مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

الضرورات الشعرية المستقبحة لدى النحاة- جمعًا ودراسة

د. محمد محمد عبد الحليم الشوبري

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك خالد، السعودية.

ومدرس النحو والصرف والعروض في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، مصر.

Shobary79@hotmail.com

10.21608/jfpsu.2024.285745.1348

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الضرورات الشعرية المستقبحة لدى النحاة- جمعًا ودراسة

مستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن الضرورات القبيحة في النحو العربي وجمع متفرقها، ولم شتاتها حتى تصير معجما يجمع بين دفتيه كل ما يتعلق بالضرورات القبيحة، وقد تتبعت ورود هذه الضرورات في كتب النحاة وكتب اللغويين، وفي الكتب التي أفردت لها، مثل كتب السيرافي وابن عصفور وغيرهما، وفي كتب شرح الشعر، واستقصيتها، فوجدت كثيرا من هذه الضرورات في الكتب السالفة الذكر، وفي غيرها مما لم يرد فيما صنف لها، وذلك مثل ما ورد في كتب شرح الشعر، وفي تعليقات بعض اللغويين والنحاة على بعض الشواهد النحوية، وفي شروح بعضهم لدواوين الشعراء، وتحدثت عن أهداف الدراسة وذكرت الدراسات السابقة المتداخلة معها، ووضحت الفرق بين تلك الدراسات ودراستي هذه، وتحدثت عن منهج الدراسة وذكرت أقوال النحاة في الضرورة، وفي أنواعها وعددها، وأسباب الحكم عليها بالقبح، ومناهج التصنيف فيها، واتبعت رأي ابن عصفور في تصنيفها، فوضعت المبحث الأول لضرورات الحذف والمبحث الثاني لضرورات التقديم والتأخير، والمبحث الثالث لضرورات الزيادة، والمبحث الرابع لضرورات الإبدال والتغيير، ثم الخاتمة وفيها ما توصلت إليه الدراسة، وأردفتها بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الضرورة القبيحة، النحو، الحذف، الزيادة، التغيير، التقديم والتأخير.

Poetic Ugly Necessities of Grammarians- Collective and Study

Abstract

This study seeks to search for ugly necessities in Arabic syntax and collect their fragments until this study becomes a dictionary that brings together everything related to ugly necessities. I have traced the occurrence of these necessities in the books of grammarians and linguists, and in the books that were devoted to them, such as the books of Al-Serafi, Ibn Asfour, and others. I investigated it, talked about the objectives of the study, previous studies, and the study methodology, and mentioned the sayings of grammarians regarding necessity, its types and number, the reasons for judging it as ugliness, and the approaches to classifying it. I followed the opinion of Ibn Asfour in its classification, so I placed the first section for the necessities of deletion, the second for the necessities of precedence and delay, and the third for the necessities of addition. The fourth is for the necessities of replacement and change, then the conclusion, which includes the findings of the study.

***Keywords*:** ugly necessity, grammar, deletion, addition, change, introduction and delay.

مقدمة الدراسة:

زخر النحو العربي بخصائص وسمات تفرد بها عن غيره من الأنحاء والعلوم، ولكل أمة علوم خاصة تتماز بها، وعلم النحو العربي الذي يخدم القرآن الكريم ولغته أحد أهم هذه العلوم، ومن بين خصائص هذه اللغة الشريفة لغة الشعر، وهي لغة خاصة به، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من الكلام العربي، أعني النثر، كما نبه على ذلك علماء النحو واللغة، والمزية التي ينفرد بها الشعر هي الضرورات، والضرورات أنواع، فمنها حذف وزيادة، وتقديم وتأخير، وإبدال وتغيير، ومنها حسن وقبيح، وقد لفت انتباهي التقسيم الأخير بين الحسن والقبح، فأردت أن أستقصي الأمر في هذا الأمر فتتبعت أقوال النحاة وتقسيماتهم، وبحث عن هذين القسمين، وتبين لي وجود عدد كبير من الضرورات الحسنة والقبيحة، فاقتصرت على البحث في الضرورات القبيحة، وقد عملت على جمع متفرقها، ولم شعثها حتى تكون تحت يدي طالبها إذا بحث عنها، وقد اجتهدت ما وسعني الجهد في استقصائها وتتبعها فكان هذا البحث.

وستكون خطة البحث على النحو الآتي: المقدمة ثم التمهيد وفيه تعريف الضرورة لغة واصطلاحا، وخصائص اللغة الشعرية واللغة النثرية، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، والحديث حول عدد الضرورات وأنواعها، وسبب الحكم بالحسن أو القبح على الضرورة، ومناهج التصنيف في الضرورة، ثم مباحث أربعة: أولها مبحث ضرورات الحذف أو النقص، وثانيها مبحث ضرورات التقديم والتأخير، وثالثها مبحث ضرورات الزيادة، ورابعها مبحث ضرورات الإبدال والتغيير، ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد:

الضرورة لغة:

أورد ابن منظور في مادة (ض.ر.ر) أن الضرورة الحاجة، وهي اسم لمصدر الاضطرار، وَقَدِ اضْطُرَّ إلى الشَّيءِ أَي أُلْجِئَ إليه، وتقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا أي ألجأته[١]، وهذا هو المعنى العام الذي ورد في معجمات اللغة[١].

(١) انظر : ابن منظور، لسان العرب، مادة (ض. ر. ر) ٤٨٣/٤.

الضرورة اصطلاحا:

كان للنحاة الأوائل أحاديث مختلفة حول الضرورة، ولم يرد عند هم تعريف اصطلاحي لها حتى جاء ابن السراج فذكرها بلفظها، وعرفها تعريفا اصطلاحيا(٢)، وسأذكر أقوال النحاة في الضرورة فيما يأتي:

تحدث الخليل عن الشعر والشعراء وما يجوز لهم في الشعر في لفظه ومعناه، فقال:" الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل"(٣)، وبحديث الخليل هذا جعل للشعراء الحرية المطلقة في فعل ما يشاءون في اللفظ والمعنى، وتحدث تلميذه سيبويه عما يحل في الشعر وما لا يحل في غيره من الكلام، ويقصد بالكلام النثر؛ فقال:"يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"(٤)، ولم يذكر سيبويه ألفاظ ضرورة أو ضرورات أو ضرائر، وإنما ذكر ألفاظ اضطر ويضطر(٥)، وذكر المبرد الضرورة بلفظها، ونص على ما يجوز للشاعر وما لا يجوز فقال:" واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة"(٦)، وحديث المبرد فيه تفصيل؛ إذ لم يجوز للشعراء اللحن في اللغة من أجل الضرورة، وذكر العلل التي تجوز للشاعر ما اضطر إليه، وكذلك تحدث ابن السراج عن الضرورة وذكرها بلفظها؛ فقال:"ضرورة الشعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو

(١) انظر مثلا: الخليل، العين، مادة (ض.ر.ر)، ٧/٧، والزبيدي، تاج العروس مادة (ض.ر.ر) ٣٨٨/١٢.
(٢) انظر: ابن السراج، الأصول ٤٣٥/٣.
(٣) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ص ١٤٣، ١٤٤.
(٤) سيبويه، الكتاب ٢٦/١.
(٥) انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب ٩٨/١، ٩٩، ١٦١/٢، ٢٣٩، ٦٤/٣، ٥٠٥، ١٨٨/٤، ١٩٠.
(٦) المبرد، المقتضب، ٣٥٤/٣.

تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل"[١]، وقد أكد السيرافي عدم تجويز اللحن؛ إذ قال:"وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطرحا، ولم يدخل في ضرورة الشعر"[٢].

وقد تحدث الدماميني عن الضرورة عند ابن مالك وأشار إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة[٣]، أي إن الشاعر مجبر على هذا القول أو ذاك، ولكنه لم يوافقه الرأي وعلل لذلك تعليلا حسنا؛ حيث قال "وهذا ليس بمرضي؛ لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا في كل ما يدعى أنه ضرورة أن يدعى أنه أمر اختياري، لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة، ويعين تركيبًا آخر يتم الوزن به، وهذا سهل على من له محاولة لنظم الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها"[٤].

وتحدث ابن عصفور عن أن الشعر موضع الضرورات، وأنها مألوفة فيه اضطر إلى ذلك الشعراء أو لم يضطروا، يقول:"اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب (فيه) ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"[٥]، واتفق الآلوسي مع ابن عصفور في رأيه أيضا، فقال:"الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[٦]، وبهذا يتفق الآلوسي وابن عصفور على أن للشعر لغة خاصة وأنه موضع الضرورات.

ونخلص من هذا كله إلى أن للشعر لغة خاصة ينفرد بها عن لغة النثر، وأن الضرورات إنما تتعلق بهذه اللغة، وهي من خصائصها، وبها تنماز من لغة النثر.

(١) ابن السراج، الأصول، ٤٣٥/٣.
(٢) السيرافي، ضرورة الشعر، ص ٣٤.
(٣) انظر: الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢.
(٤) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢.
(٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص١٣.
(٦) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص٦.

خصائص اللغة الشعرية واللغة النثرية:

للشعر خصائص يتميز بها عن قسيمه النثر، وهي:

١- النظم مع قوة الألفاظ وجزالتها، وقد ذكر أبو هلال العسكري ذلك بقوله:" النظم الذى به زنة الألفاظ، وتمام حسنها؛ وليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ فى قوة اللفظ منزلة الشعر(١)، وذكر في موضع آخر أن "من أفضل فضائل الشّعر أنّ ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحها، وفحلها وغريبها من الشعر"(٢).

٢- اعتدال لغته وخلوها من التعقيد، قال ابن طباطبا:"وعلة كل حسن مقبول الاعتدال، كما أن علة كل قبيح منفي الاضطراب"(٣).

٣- غناه بالشواهد التي يستعان بها على معرفة ما فيه التباس أو غموض من ألفاظ القرآن أو من السنة الشريفة، قال أو هلال العسكري:"ومن ذلك أيضا أنّ الشواهد تنزع من الشّعر، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم شاهد"(٤).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الآتي:

١- جمع شتات الضرورات القبيحة في النحو العربي حتى تصير هذه الدراسة معجما يجمع بين دفتيه كل ما يتعلق بهذه الضرورات.

٢- ذكر الضرورات التي نص النحاة على قبحها دون غيرها مما اختلف فيه.

٣- تصنيف هذه الضرورات حسب ما ورد عند النحاة الذين أفردوها بالتأليف.

٤- اختيار أحد مذاهب النحاة في تصنيف الضرورة، وإدراج الضرورات المجموعة حسب هذا التصنيف المختار ودراستها.

٥- بيان أسباب الحكم على هذه الضرورات بالقبح كما ورد عند النحاة.

(١) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص١٣٧.
(٢) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص١٣٨..
(٣) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص ٢١.
(٤) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص١٣٨..

الدراسات السابقة:

١- دراسة الدكتور عبد الملك شتيوي الموسومة بـ"الضرورات النحوية بين الحسن والقبح" وقد نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الحادي والأربعون ٢٠٢٢م، وقد تكونت دراسته من مقدمة فيها دوافع البحث وأهميته وخطته ومنهجه، وتمهيد فيه مطلبان: الأول حديث عن الضرورة ومفهومها عند النحاة وأنواعها وضوابطها، والثاني معايير الحكم على الضرورة بالحسن أو القبح، وتكونت من فصلين أولهما بعنوان الضرورات الحسنة، وثانيهما بعنوان الضرورات القبيحة، ثم خاتمة ذكر فيها ما توصل إليه بحثه، وكان مجموع الضرورات القبيحة التي أوردها سبع عشرة (١٧) ضرورة، منها ثلاث (٣) ضرورات في الزيادة، وخمس (٥) ضرورات في الحذف، وسبع (٧) ضرورات في الإبدال والتغيير، وضرورتان في التقديم والتأخير. أما بحثي هذا فقد أربت الضرورات القبيحة فيه على أربعين.

٢- لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وكان أطروحة جامعية ثم نشر في كتاب صدر عن دار الشروق بالعنوان السابق، وكانت الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، وهو من أفضل الكتب التي درست الضرورة؛ إذ عرض لها من جميع الزوايا، فبحثها من حيث المنهج والأسس التي أنتجتها، وخروجها على القاعدة، ومفهوم النحاة لها، واختلاف هذا المفهوم ونتائجه، وتعدد اللهجات، وتعدد الروايات، وفي إطار السليقة اللغوية، ثم تناولها في ضوء لغة الشعر.

٣- بحث "الضرورة الشعرية عند النقاد حتى نهاية القرن الرابع الهجري وآراء المحدثين فيها" للدكتور سامي عوض، والدكتور مالك يحيا، وكسرى زهيري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، المجلد (٣٧)، العدد (٣)، ٢٠١٥م. وهذا البحث عرض فيه مؤلفوه لآراء النقاد القدامى في الضرورة، ومنهم ابن طباطبا، وقدامة بن جعفر، وأبو هلال العسكري، وعرضوا لآراء المحدثين أمثال إبراهيم أنيس وكمال بشر ورمضان عبد التواب وإبراهيم محمد وعبد الحكيم راضي ونازك الملائكة، ولم يتعرضوا للضرورات القبيحة عند النحاة ولم يذكروا أيًّا منها، وبهذا يختلف بحثهم عن بحثي.

منهج الدراسة:

ستتبع هذه الدراسة المنهج الإحصائي الاستقرائي، وستعنى بالبحث عن الضرورة القبيحة التي نص النحاة على قبحها، وستعمل على استقصائها في كتب النحاة، والكتب المصنفة في الضرورة، والمعجمات، وكتب اللغويين ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلا، ثم سيعمل الباحث على جمع هذه الضرورات، وتصنيفها حسب ما ورد عن النحاة، وبيان سبب قبحها عندهم.

عدد الضرورات وأنواعها:

صنف كثير من العلماء في الضرورة، وقسموها تقسيمات متنوعة، ولكن لم يحصها أغلبهم، وقد أشار الآلوسي إلى ذلك قائلا: وقد كثرت الضرورات، ولم تنحصر في عدد معين؛ إذ إن بابها الشعر، على قول الجمهور ومخالفيهم، وشعر العرب لم يحط بجميعه أحد، فكيف تحصر الضرائر في عدد(١)، غير أن الحيدرة اليمني حصر الضرورات في نيف وأربعين ضرورة(٢).

ويذكر الآلوسي أنه نسب إلى الزمخشري حصر الضرورات في عشر، وأن أبا سعيد القرشي حصرها في مئة ضرورة في أرجوزة له سماها "اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر"، ثم ينص الآلوسي على أن الصواب عدم الجزم بعدد معين في الضرورات(٣).

أما عن أنواع الضرورة فقد تحدث السيوطي عنها من حيث الحسن والقبح؛ فذكر في حديثه عن الرخصة أنها ما جاز استعماله لضرورة الشعر، وأن ذلك يتفاوت حسنا وقبحا، فالضرورة الحسنة ما لا تستهجن ولا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وأن الضرورة القبيحة هي ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع، كردِّ مطاعم إلى مطاعيم، أو العكس فإنه يؤدي إلى التباس مِطعم بمطعام(٤)، وذكر الآلوسي أن ضرورة الشعر تتفاوت حسنا وقبحا، وأن الضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس، مثل الأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بزيادة أو نقص، وذكر

(١) انظر: الآلوسي، الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر، ص ٢٤.
(٢) انظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو ٥٢٦/٢.
(٣) انظر: الآلوسي، الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر، ص ٢٦.
(٤) انظر:السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٨٦، ٨٧.

مثالا للنقص في قول بعضهم: [من الوافر]

..... وشتا بين قتلي والصلاح

فقد أراد (شتان)، ولكنه حذف النون وهو حذف قبيح، ومن أمثلة الزيادة المستقبحة التي ذكرها ما يؤدي إلى التباس جمع بجمع كرد مَطَاعِم إلى مَطَاعِيم بزيادة الياء فإنه يؤدي إلى التباس مَطعم بمِطْعَام(١).

وقد قسم الحيدرة اليمني الضرورات تقسيما يقترب من الوصف بالحسن والقبح؛ فهي عنده ثلاثة أصناف: صنف خفيف على القلوب شائع في الأسماع لا ينقص الشعر ولا يذم بركوبه الشاعر، والصنف الثاني ينتهي في الرداءة ويلزم صاحبه الذم، ويذهب بهجة الشعر، والصنف الثالث الأخير يقع بينهما في درجة التوسط، وهو محتَمَل لما فيه في الضعف(٢)، وكأن الصنف الأول عند الحيدرة هو الضرورة الحسنة، وكأن الثاني هو الضرورة القبيحة، والصنف الثالث عوان بين ذلك.

سبب الحكم بالحسن أو القبح على الضرورة:

أورد النحاة أسبابا للحكم على الضرورة بالقبح، ومن ذلك ما أورده السيوطي من أن أقبح الضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلا في كلام العرب كقوله: [من البسيط]

..... من حيثما نظروا أدنو فأنظور

وكذلك الزيادة المؤدية إلى ما يقل في كلامهم كقوله: [من الطويل]

..... دفوف من العقبان طأطأت شيمالي

ومنه أيضا النقص المجحف كقوله: [من الكامل]

درس المنا بمتالع فأبان(٣) .....

وذكر الصبان في حاشيته أن عدم صرف المصروف أباه أغلب البصريين لكونه خروجا عن الأصل بخلاف صرف الممنوع من الصرف؛ إذ هو رجوع إلى الأصل(٤).

(١) انظر: الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص ٢١.
(٢) انظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو ٥٢٨/٢، ٥٢٩.
(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٧٤/٣.
(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٠٤/٣.

وذكر الدكتور محمد حماسة أن سبب الحكم بالحسن أو القبح على الضرورة هو الرد إلى الأصل، والتشبيه، فما قوي فيه وجه الشبه بالجائز أو كان له أصل يراجع فهو حسن، ويتفاوت الحسن والقبح بتفاوت درجته في القرب أو البعد من هذين(١)، وحدد الدكتور عبد الملك شتيوي ستة أسباب لوصف الضرورة بالقبح، هي البعد عن الأصل أو الخروج عن الأصل، والإجحاف ببنية الكلمة، ومساواة الصحيح بالمعتل من الأفعال والعكس، ووضع الشيء في غير موضعه، والخروج عن قواعد النحاة، ومخالفة الأصل(٢)، ولعل كل هذه الأسباب ترجع إلى ثلاثة الأسباب التي ذكرها السيوطي وتجتمع فيها.

مناهج التصنيف في الضرورة:

تعددت تصنيفات العلماء في الضرورة واختلفت مشاربهم، فكان لكل منهم منهج خاص، وجاءت تصنيفاتهم على النحو الآتي(٣):

١- ابن السراج صنف الضرورة تصنيفا سداسيا، فأورد ضرورات الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير الإعراب عن جهته، وتأنيث المذكر.

٢- السيرافي صنف الضرورة تصنيفا سباعيا، فأورد ضرورات الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير الإعراب عن جهته، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، والأخير هو الذي استدركه السيرافي على ابن السراج.

٣- ابن عصفور صنف الضرورات تصنيفا رباعيا، فأورد ضرورات الزيادة، والنقص، والتقديم والتأخير، والبدل.

٤- الآلوسي صنف الضرورات تصنيفا ثلاثيا فأورد ضرورات الحذف، والزيادة، والتغيير.

٥- محمد حماسة عبد اللطيف صنف الضرورات تصنيفا ثنائيا، وهو تصنيف جديد لم يأت به أحد قبله على حد علمي، فأورد الضرائر الصرفية، والضرائر النحوية(٤).

وسأرصد فيما يأتي الضرورات التي عثرت عليها في كتب النحاة واللغويين والكتب التي أفردها النحاة للضرورة، وقد اتبعت فيها تصنيف ابن عصفور؛ حيث يتضح الفرق

(١) انظر: عبد اللطيف، د. محمد حماسة، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص ١١٧.
(٢) انظر: شتيوي، د. عبد الملك، الضرورات الشعرية بين الحسن والقبح ٢٢٧-٢٢٩.
(٣) انظر: نجار، منال محمد هاشم، الضرورة الشعرية بين نحو الجملة ونحو النص، هامش ١، ص ٤٢٦، ٤٢٧.
(٤) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص ١٥٠.

بين هذا البحث وبحث "الضرورات الشعرية بين الحسن والقبح" لعبد الملك شتيوي من حيث عدد الضرورات القبيحة التي أوردتها، ولأن هذا التقسيم الرباعي تقسيم وسط بين التقسيم السداسي لابن السراج والسباعي للسيرافي، وبين التقسيم الثنائي لمحمد حماسة والثلاثي للآلوسي، وتأتي الضرورات على النحو الآتي:

المبحث الأول: ضرورات الحذف أو النقص

١- إبدال الهمزة ألفا وحذف الألف للجزم

من ذلك قول زهير: [من الطويل]

جَرِيءٍ، مَتَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ سَرِيعًا، وإِلَّا يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ

الضرورة هنا في الفعل (يُبْدَ)؛ حيث إن أصله (يُبْدأ) غير أن الشاعر لما اضطر أبدل من الهمزة ألفا، ثم حذف الألف للجزم. قالوا: وهذا من أقبح الضرورات(١)؛ إذ إنه من إجراء الصحيح مجرى المعتل في حذف آخره للجازم، ويرى ابن عصفور أنه خفف همزة (يُبْدَأ) ثم أجراها مجرى حروف العلة، وحذفها للجازم(٢) وذكر ابن الأنباري أن علامة الجزم في الفعل (يبد) سقوط الألف؛ لأن فعله (بديت) على الانتقال من الهمز إلى التشبيه بقضيت ورميت، فالمضارع المجزوم منه لم أبدَ(٣)، وعلى كلام ابن الأنباري هذا لا شاهد في البيت، ولا ضرورة.

٢- ترخيم غير المنادى

يشير ابن الشجري إلى أن الترخيم جائز في المنادى كما يرى النحاة، وأنه غير جائز فيما سواه، يقول:"واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ إلى الترخيم فى غير النداء، فإنه من الضرورات المستقبحة؛ لأن الترخيم إنما يستحقّه المنادى، وليس كلّ منادى يرخّم، وإذا لم يكن كلّ منادى يرخّم، فغير المنادى بعيد من الترخيم"(٤).

ومن ذلك قول جرير: [من الوافر]

(١) انظر: التبريزي، شرح القصائِد العشر، ص ١٢٣، والبغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ١٧/٣، ١٨، وشراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ١٩٢/٣، والإستراباذي ١١/٤.

(٢) انظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص ٢٨١.

(٣) انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ٢٧٩.

(٤) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢.

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَاما وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أجرى الشاعر كلمة (أمامة) في غير النداء كما أجراها في النداء بالترخيم فحذف التاء لما اضطر، والألف فيها للإطلاق، وعده النحاة من أقبح الضرورات(١).

٣- حذف عجز الكلمة اكتفاء بالصدر

ومن ذلك قول لبيد: [من الكامل]

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالعٍ فَأَبَانِ .....

يريد بـ(المَنَا) المنازل، وقد حذف عجز الكلمة اكتفاء بالصدر، وهذه ضرورة قبيحة عند النحاة(٢)، أو من أقبح الضرورات كما ذكر الرضي(٣)، أو شاذة كما ذكر أبو العلاء المعري(٤)، ومثله قول أبي دؤاد: [من الكامل]

يَلْدِسْنَ جَندلَ حائرٍ بِجُنُوبِه فكأَنما تَنْفِي سَنابِكُها حُبَا

يريد الشاعر بكمة (حُبَا) حُبَاحِبا، وقد اكتفى بالجزء الأول من الكلمة، وقد علق أبو العلاء المعري على هذا الحذف بأنه شاذ لا ينبغي أن يجعل أصلا يرجع إليه(٥)، ومنه أيضا قول الْعَجَّاجُ: [من الرجز]

قَواطِنًا مكةَ منْ وُرْقِ الحَما

أَراد بـ(الحَمَا) الحَمام ولكنه حذف الميم وهي عجز الكلمة اكتفاء بالصدر، وهذا الحذف ضرورة قبيحة(٦)، وقد عقب ابن مالك على ذلك بأنه لا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام، ولا يقال عن كلمة (الحمي) في البيت السابق إنه مرخم للضرورة، لما فيه الألف واللام، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم(٧).

(١) انظر: الأنصاري، النوادر في اللغة، ص ٢٠٧، والبغدادي، خزانة الأدب ٣٦٤/٢.
(٢) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (منا) ٢٤٩٧/٦، وابن منظور، لسان العرب، مادة (م. ن. ا) ٩٣/١٥ .
(٣) انظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٣٩٨/٤.
(٤) انظر: المعري، رسالة الملائكة، ٢٧٧/١.
(٥) انظر: المعري، رسالة الملائكة ٢٧٧/١، وأبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٠٥.
(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (م. ل. و) ٢٩٣/١٥.
(٧) انظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٤٣١/٣.

٤- حذف حرف الجر وتعدي الفعل

ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم: [من الوافر]

بِأَيِّ مَشِيئَةٍ عَمْرَو بْنَ هِنْدٍ تُطِيعُ بِنَا الوُشَاةَ وَتَزْدَرِينَا؟

فالفعل تزدرينا أصله زريت على الرجل وأزريت به، فلم يستعمل في الثلاثي إلا متعديا بالحرف؛ ومن ثم كان أجدر ألا يستعمل في افتعلت منه، غير أنه يجوز على قبح في الشعر أن تحذف الحرف وتعديه في بعض المواضع، وكأنه جاز هنا لأن الفعل قبله تطيع بنا متعد بحرف الجر(١).

٥- حذف علامة الإعراب (الضمة) من الحرف الصحيح تخفيفا إجراء للوصل مجرى الوقف

ومن ذلك قول الشاعر: [من السريع]

فاليوم أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ الله ولا واغل

وقد ذكر البغدادي أن أبا الحسن الأخفش قال: إن الرواية بحذف الضمة من (أشرب)، وتسكين المضارع غير جائزة عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن أجازها جماعة من رؤساء النحاة(٢)، وقد أنكر المبرد والزجاج تسكين حركة المضارع لما فيه من ذهاب حركة الإعراب وهي لمعنى(٣)، وثمة روايات أخرى تخرج البيت من هذه الضرورة(٤).

٦- حذف (لا) النافية

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

رَأَيْتُك يَا ابْنَ الحارثيّة كالّتي صناعَتَها أبقت وَلَا الوَهْيَ تَرْقعُ

فقد حذفت (لا) النافية، في ضرورة الشعر، في قوله:"صناعتها أبقت"، والتقدير:"لا صناعتَها أبقت"، وهي ضرورة قبيحة؛ إذ إنها ليست في مضارع وقع جوابا للقسم(٥)، ولا

(١) انظر: التبريزي، شرح القصائد العشر، ص ٢٣٥.
(٢) انظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣٥٢/٨.
(٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر ٩٥.
(٤) انظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣٥٢/٨.
(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٢٧٧/٣، وشراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٩٩/٢.

تحذف (لا) إلا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر[١].

٧- حذف الواو من (هو) والياء من (هي)

حذف الواو من الضمير (هو) والياء من الضمير (هي) أقبح من حذفهما مع الضمير المتصل؛ لأن الحذف لم يكن إلا بعد التسكين، وسبب القبح أن الحذف يجعل الضمير على حرف واحد، وهو عرضة للابتداء فلا بد أن يكون على حرفين على الأقل: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه[٢].

ومثال حذف ياء (هي) قول الشاعر: [من الرجز]

دَارٌ لِسُعْدَى إذ هِ مَنْ هَوَاكَا[٣]

أي: هي مَن هواكا، وقد علق ابن يسعون على ذلك بأن حذف ياء (هي) وواو (هو) لم يكد يرد إلا في هذا البيت وقليل مثله، وقلة استعمالهم الضميرين على هذا النحو دليل على استقباحهم ذلك[٤].

ومثال حذف الواو من (هو) قول الشاعر: [من الطويل]

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ[٥]

وكلمة (فبيناه) أصلها فبينا هو، ولكنه حذف الواو من (هو)، وقد علق السيرافي على هذا البيت بأن حذف التنوين عنده أي صرف ما لا ينصرف أقبح من حذف الواو في (هو)؛ إذ التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وسقوطه يؤدي إلى اللبس، أما حذف الواو من (هو) فلا يوقع في لبس ولا يخرجه عن بابه[٦]، وإذا كان حذف التنوين أقبح من حذف الواو فدل ذلك على أن حذف الواو قبيح، ونص ابن يسعون على قبح هذا الحذف وأنه من التشبيه البعيد قياسا واستعمالا[٧].

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

(١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٨١/٢.
(٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٢٥.
(٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٢٦، وانظر: ابن الشجري، الأمالي ٥٠٦/٢.
(٤) انظر: ابن يسعون، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٢٥٧/١.
(٥) انظر: السابق نفسه.
(٦) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٩٤/١، وابن عصفور، ضرورة الشعر، ص ٤٨.
(٧) انظر: ابن يسعون، المصباح لما أعتم من الإيضاح ٦٥٨/١.

وأكفيه مَا يخْشَى وأُعْطِيه سُؤْلَه وألحقه بالقوم حتاهُ لَاحق

فكلمة (حتاه) أصلها حتى هو، وقد حذفت الواو من (هو)، وهذا الحذف ضرورة قبيحة(١).

٨- حذف الميم من (بينما)

عد النحاة حذف الميم من بينما من أقبح الضرورات، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائِل لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

والأصل فبينما هو(٢)، وزعم بعض النحاة أن (بينا) محذوفة من بينما(٣)، وقال آخرون إنها ليست محذوفة من بينما، واحتج أبو عليٍّ بإضافة بَينا إلى المصدر على أنَّ (بَينا) ليست محذوفة من بينَما لأن بينما لا تضاف، وإنما هي مكفوفة بـ (ما) داخلة على الجملتين(٤).

٩- حذف الجازم (لام الأمر) وبقاء عمله

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

فالفعل (تفدِ) مجزوم بـ(لم) المحذوفة، وقد بقي عملها، وهذا من أقبح الضرورات كما ذكر ابن يعيش(٥)؛ لأنّ الجازِم أضعف من حرف الجرّ، وحرف الجرّ لا يُضمَر(٦).

ومثله قول الآخر: [من الوافر]

فقلتُ: ادعِي وأَدْعُ فإنّ أنْدَى لِصَوْتٍ أن ينادِيَ داعِيانِ

يريد: ولأَدْعُ فحذف اللام الجازمة وأبقى عملها، وهو قبيح(٧).

(١) انظر: البغدادي، خزانة الأدب ٤٧٢/٩، ٤٧٣.
(٢) انظر: ابن الشجري، الأمالي ٥٠٦/٢.
(٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٤٠٧/١.
(٤) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٠٨/٧.
(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ٢٥٣/٤، وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة ٧٩٥/٢.
(٦) انظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٥/٤.
(٧) انظر: القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٢١٠، ٢١١.

١٠- الوقوف على الحرف المشدد بالتخفيف، وإن لم يكن فيه تصريع

ومن هذا قول القائل: [من الرمل]

إنَّ فِعْلَ الخَيْرِ أَحْرَى وأَسَدّْ وَعَلى الإنْسَانِ إصْلاحُ العَمَل

أورد التنوخي أن بعض النحاة أجاز الوقف في نصف البيت على الحرف المشدد بالتخفيف، وإن لم يكن فيه تصريع اقتداء بالوقوف على المشدد في القافية لأن الأنصاف تحمل ما تحتمله الأواخر، وقد ذكر البيت السابق، وعلق عليه بقوله إنه ضرورة قبيحة(١).

١١- تخفيف المشدد وتغيير المعنى

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

كأنك ناظر في كل قلبٍ فما يخفى عليك محل غاش

وقد أراد بالغاش: القاصد، يقال: غشيه يغشاه إذا قصده، والمعنى أنت عارف بمن يقصدك، ولا يخفى عليك محله، فتنزل كلا منزلته الذي يستحقها، فكأنك مطلع على أسرار القلوب، وقيل: أراد بالغاش من الغش فخفف، والأول أولى أي من نزل بك فلا يخفى عليك محله(٢)، وقد ذهب بعض الناس إلى أنه أراد محل غاشٍ من الغش، وتلك ضرورة قبيحة، والمعنى غير مفتقرٍ إلى ذلك. وإنما هو فاعل من غشي يغشى، وهو مؤد معنى الغش؛ لأنه يغشى القلب(٣).

١٢- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

ومن ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

فيا الغلامان اللذان فرَّا إيَّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانِي شَرّا

فقد حذف الموصوف (أي) من (أيها) وأقام الصفة مقامه في الموضع الذي يقبح في الكلام مثله، وهو هنا حذف (أيّ) وإقامة (الغلامان) مقامه، وهذا قبيح ؛ إذ إن حرف النداء لا يليه ما فيه الألف واللام؛ لأنه يعرف المنادى إذا قصد، والألف واللام من علامات

(١) انظر: الدماميني، العيون الغامزة على خبايا الرامزة، ص ٨٣.
(٢) انظر: المعري، معجز أحمد، ص ٢٠٣.
(٣) انظر: المعري، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ص ٦٤٧.

التعريف ولا يجتمع تعريفان في اسم واحد(١).

١٣- حذف الياء من آخر الكلمة والإعراب على ما قبلها

تأتي كلمة (الثماني) بإثبات الياء، وحكم يائه في الإعراب حكم ياء (القاضي)، وقد أورد أبو حاتم عن الأصمعي "وتقول: ثمانية رجال وثماني نسوة ولا يقال: ثمان"، وأما في قول القائل: [من الرجز]

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَهْيَ لَهَا ثَمَانُ

فقد أنكره يعني الأصمعي وقال: هو خطأ، وذكر أبو الفتح المطرزي أنه من الضرورات القبيحة فلا يستعمل حالة الاختيارِ(٢)، وذكر ابن هشام اللخمي أن كلمة (ثماني نسوةٍ) فيها لغتان: ثماني نسوةٍ، بالياء في ثماني، وهي أفصحُ. واللغة الثانية: حذف الياء من ثماني، وجعل الإعراب في النون، وعليه أتى في بعض روايات الحديث: (فصلَّى ثمانَ رَكَعَات) وذكر البيت السابق(٣)، وقد علق المطرزي على الحديث الواقع في شرح الجامع الصغير "صلاة الليل إن شئت كذا وإن شئت ثمانًا" بأنه خطأ، وعذرهم في هذا أنهم لما رأوه حالة التنوين بلا ياء ظنوا أن النون متعقب الإعراب فأعربوا(٤).

١٤- تسكين وسط الكلمة المتحرك

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لَقَدْ مَضَتْ حِقْبٌ صُرُوفُها عَجَبٌ فأحثت عبرا وأبدلتْ دولا

أشار الدماميني إلى أن أجزاء البيت كلها مخبونة، وأشار إلى أن (حقْب) الأصل فيها تحريك القاف بالفتح لكنه سكنها للضرورة، وهي ضرورة قبيحة(٥)، ومن ذلك أيضا قول الشاعر: [من الطويل]

نَجَا دَوْبَل في البئر واللَّيل دامِسٌ ولولا عباءَتْه لزار المقابرا

لا يستقيم الوزن إلا بإسكان التاء في (عباءته) (مفاعيلن //٠/٠/٠)؛ لأن البيت

(١) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر، ص ١٢٨.
(٢) انظر: المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، ص٦٩.
(٣) انظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص ١٧٣.
(٤) انظر: المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، ص٦٩.
(٥) انظر: الدماميني، العيون الغامزة على خبايا الرامزة، ص ١٥٨.

من الطويل ولو تحركت التاء لصارت التفعيلة (مفاعلَتن //٠///٠) فينكسر البيت، وقد علق المحققان بأن هذا من أقبح الضرورات(١).

ومما نص النحاة أيضا على أنه من الضرورات القبيحة تسكين نون (هَن) عند اتصالها بالضمير، ومن ذلك قول الشاعر: [من السريع]

..... وقَدْ بَدَا هنْكِ مِن المِئْزَرِ

وقد أشار الأعلم إلى أن تسكين نون (هن) عند اتصالها بالضمائر من أقبح الضرورات(٢).

المبحث الثاني: ضرورات التقديم والتأخير

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ومن ذلك قول ذي الرمّة: [من البسيط]

كأَنَّ أصواتَ – مِنْ إيغالِهِنَّ بنا– أواخرِ المَيسِ أصواتُ الفراريجِ

فقد علق سيبويه على الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور في البيت السابق بأنه قبيح(٣).

والفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار المجرور أقبح من غيرهما، ومن ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مَزَادَه

فقد فصل بين كلمة (زج) وكلمة (أبي) بكلمة (القلوص) وهي مفعول المصدر (زج)، وليست كلمة (القلوص) ظرفا ولا جار ومجرورا، ومنه أيضا قول الآخر: [من الطويل]

تمرّ على ما تستمرّ وقد شفت غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها

أراد: وقد شفت عبدُ القيسِ منها غلائلَ صدورِها، وعلق السيرافي على البيتين بأن هذا

(١) انظر: الخليل، كتاب العين (باب العين والباء وواي معهما)، ٢٦٢/٢.
(٢) انظر: السيوطي، همع العوامع شرح جمع الجوامع ٥٢٧/٢، وشراب، شرح الشواهد الشعرية ٥٢/٣.
(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ١٧٩/١، ١٨٠، وابن جني، الخصائص ٤٠٦/٢.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح جدا(١).

ومنه أيضا قول الشاعر: [من الرجز]

كأنّ برْذَوْنَ أَبَا عِصامٍ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

فقد فصل بالمنادى (أبا عصام) بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد)، وهذه ضرورة قبيحة(٢).

٢- الفصل بين (قد) والفعل

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فقد والشكُّ بيَّنَ لي عناءٌ بِوَشْكِ فِراقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

فقد فصل بين (قد) والفعل (بين) بقوله: (والشك)، وذلك من رديء الاعتراض، وهو فصل قبيح جدا؛ لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ إذ تعد مع الفعل كالجزء منه(٣)، والمقصود فقد بين لي بوشك فراقهم صرد يصيح والشك عناء، وقال ابن جني:"فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها"(٤)، والحق أن في البيت فصولا كثيرة قبيحة، ومنها الفصل بين (قد) والفعل بالواو والمبتدأ (والشك)، وبين المبتدأ (الشك) والخبر (عناء) بالفعل والجار والمجرور، وفي البيت تعقيد لفظي بسبب هذه الفصول.

٣- الفصل بين (لن) ومنصوبها

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

لن – ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا– أدعَ القتالَ وأشهدَ الهَيْجاء

فقد فصل بين حرف النصب (لن) ومنصوبه الفعل (أدع) بجملة فعلية تامة منفية وهي (ما رأيت أبا يزيد مقاتلا) يراجع، وقد علق ابن عصفور على ذلك بأنه من الفصل بين الحروف والأفعال التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام وبين الفعل(٥).

(١) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر، ص ٨٠، ٨١.
(٢) انظر: الخوارزمي، التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢٠٠/١.
(٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٠١، وابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٤٨/٣.
(٤) ابن جني، الخصائص ٣٣١/١.
(٥) انظر: : السابق، ص ٢٠١.

٤- الفصل بين (لم) ومجزومها

مما ورد من ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فأضحت مَغَانِيها قفارًا رُسُومُهَا كأنْ لَمْ–سوى أهلٍ مِن الوَحْشِ– تُؤْهَلِ

فقد فصل بين (لم) ومجزومها (تؤهل) بالظرف والمجرور (سوى أهل من الوحش)، أي: كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش، وهو من أقبح الضرائر، فلا يقاس عليه في سعة ولا في غيرها[١]، وقد علق ابن عصفور على ذلك قائلا:"وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام"[٢].

٥- الفصل بين العدد وتمييزه

ومن ذلك قول الشاعر: [من المتقارب]

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثونَ للهجرِ حولًا كَمِيلا

فقد فصل بين العدد (ثلاثون) وتمييزه (كميلا) بالجار والمجرور، وهو قبيح[٣]، وعلل السيرافي لذلك قائلا: (ولو قال: أتاك ثلاثون– اليوم– رجلا كان قبيحا؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل (كم) لما ذكرت لك[٤]، وقد ذكر ابن مالك أن تمييز عشرين وما شابهها يقبح الفصل بينها وبين تمييزها، فلا تقول: أتاك ثلاثون اليوم درهما؛ لأن العدد هنا لا يقوى قوة اسم الفاعل في جواز الفصل، واستشهد بالبيت السابق[٥].

٦- تقديم المعطوف على المعطوف عليه

ومن ذلك قول ذي الرمة: [من الطويل]

كأنا على أولادِ أحقَبَ لاحَها ورْميُ السَّفا أنفاسَها بسِهامِ

جَنوبٌ ذوَتْ عنها التّناهي وأنزلتْ بها يوم ذبابِ السبيبِ صيامِ

فقد قدم المعطوف (ورمي السفا) على المعطوف عليه (جنوب)، والأصل لاحها جنوبُ

(١) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١٣١/٣.
(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٠٣.
(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣١٦/١.
(٤) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٤٨٤/٢.
(٥) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣٠٠/٦.

ورميُ السفا، وهذا التقديم ضرورة قبيحة(١).

٧- **تقديم المفعول معه على مصاحبه**

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

جَمَعَتَ وفُحْشًا غِيبةً وَنمِيمةً ثَلاثُ خِصَالٍ لستَ عَنَها بِمُرْعَوِي

فقوله:"وفحشًا" الواو فيه بمعنى (مع) عند ابن جني، وعند الجمهور: الواو فيه للعطف؛ لأنه معطوف على قوله:"ونميمة" ولكن قدم عليها للضرورة، وهذه ضرورة قبيحة؛ لأنه لا يجوز تقديم المفعول معه على مصاحبه عندهم خلافًا له(٢)، وقد ذكر ابن الناظم أن تقديم المفعول معه على مصحوبه ممنوع عند الجمهور، وأجازه أبو الفتح في الخصائص، واستدل بالبيت السابق(٣).

٨- **تقديم معمول الصفة على الموصوف**

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

فقد والشكُّ بيَّنَ لي عناءٌ بِوَشْكِ فِراقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

فقدم (بوشك فراقهم)، وهو معمول (يصيح) و(يصيح) صفة لـ(صرد)، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح(٤).

٩- **التقديم والتأخير وإخراج الكلام عن وضعه.**

ومنه قول الفرزدق: [من الطويل]

فليست خُرَاسانُ التي كان خالدُ بها أسدٌ إذ كان سيفًا أميرَها

وفي هذا البيت أشياء منها الفصل بين اسم كان الأولى وهو خالد، وبين خبرها الذي هو "سيفًا" بقوله: "بها أسد إذ كان" والأمر الثاني أنه قدَّم بعض ما "إذ" مضافة إليه وهو(أسد) عليها، وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب، والأمر الآخر أن "أسد" أحد جزأي الجملة المفسرة للضمير على شريطة

(١) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه٣٣١/١.
(٢) انظر: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١٠٧١/٣.
(٣) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٢٠٥.
(٤) ابن جني، الخصائص ٣٩٣/٢، وانظر: ابن الأثير، المثل السائر ١٨٠/٢.

التفسير، أعني: ما في كان منه. وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلّا من بعده[١]. وقد علق ابن عصفور على ذلك بأنه قدم وأخر وأخرج الكلام عن وضعه فلم يفهم المراد منه إلا بعد تدبر كثير، وهذا قبيح جدا لا ينبغي لأحد أن يرتكبه، وفي هذا البيت يمدح خالد بن الوليد ويذم أسدا، وكانا واليين بخراسان، وكان خالد واليا عليها قبل أسد. وتقدير البيت: فليست خراسان (بالبلدة) التي كان خالد بها سيفًا إذ كان أسد (أميرها)[٢].

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

له مقلتا حوراءَ طُلَّ خميلةً من الوحشِ ما تنفكُ ترعى عرارُها

وقد علق الآلوسي على هذا البيت بأنه أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها، وقال: مثل هذا لا نجيزه للعرب فضلا عن المولدين، ووصف هذا التعقيد الذي حدث بسبب التقديم والتأخير بأنه من أقبح الضرورات[٣].

المبحث الثالث : ضرورات الزيادة

١- زيادة (واو) ناشئة من إشباع الضمة

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

وأَنَّنِي حَيثُما يَثنِي الهوى بصري من حَيثُما سَلكوا أدنُو فأنظُور

قال: (فأنظور) وهو يريد: فأنظر، ولكنه أشبع ضمة الظاء لما اضطر إلى إقامة الوزن، فنشأت الواو، وهذه الزيادة من أقبح الضرائر[٤]، وقد علق السيوطي على هذا نشوء (الواو) في الفعل في هذا البيت بأنه من أقبح الضرائر لأن فيه زيادة مؤدية إلى ما ليس أصلا في كلام العرب[٥].

٢- زيادة (ياء) ناشئة من إشباع الكسرة

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

كأني بفتخاءِ الجناحين لقوةٍ صيودٍ من العُقبَانِ طأطأت شِيمَالي

(١) انظر: ابن جني، الخصائص ٣٩٩/٢.
(٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢١٣.
(٣) انظرالآلوسي، الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر، ص ١٤، ١٥.
(٤) انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (الصاد والراء والواو)، ٣٦٩/٨.
(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٧٤/٣.

أراد الشاعر بكلمة (شيمالي) شمالي، ولكنه اضطر فأشبع كسرة الشين فنشأت الياء، وهذه ضرورة قبيحة(١)، وقد علق السيوطي على هذا البيت بأنه من أقبح الضرائر لأن فيه زيادة مؤدية إلى ما يقل في كلام العرب(٢).

٣- جعل الألف واللام بمعنى (الذي) مع الفعل (وصل الألف واللام مع الفعل)

ومن أقبح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى (الذي) مع الفعل، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى ربّنا صوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فإنه أراد: الذي يجدع، ولا يستطيع أن يقول: المجدع؛ لأن القافية مرفوعة، ولو قال:(المجدعِ) لخفض، والخفض إقواء، وهو أقبح(٣)، ولا يصح الفرار من القبيح إلى الأقبح، ومنه أيضا قول الشاعر: [من البسيط]

مَا أَنْت بالحكم التُرْضى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجدلِ

وَقَول الآخر:

مَا كاليَرُوحُ وَيَغْدُو لاهيا فَرحا .....

وقد ذكر النحاة أن الأبيات السابقة من الضرورات القبيحة(٤).

٤- قطع همزة الوصل بعد متحرك في وسط الكلام

ومن ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

يا نفسُ صَبْرًا كلُّ حيٍّ لاق وكل إثنين إلى افتراقِ

فقد قطع همزة الوصل في (اثنين) بعد حرف متحرك في كلمة (كل) وهي أقبح الضرورات في قطع همزة الوصل(٥)؛ إذ تقطع همزة الوصل في أول الكلام أما قطعها في حشو الكلام فضرورة قبيحة.

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٧٤/٣، والاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ٥٣.
(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٧٤/٣.
(٣) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٣٦/١، وضرورة الشعر، ص ١٦٥،١٦٦.
(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٣٣٢/١.
(٥) انظر: المعري، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ص ١٣٣٨، والعكبري، ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى التبيان في شرح الديوان١٦٠/٤.

٥- إضافة كلمة (فم) وتشديدها

تعوض الميم من الواو في الضرورة في كلمة (فم)، عند الإضافة، وإذا شددت الميم فإن ذلك من أقبح الضرورات، مثل قول القائل: [من الرجز]

يا ليتها قد خرجت من فُمِّه حتى يعودَ البَحْرُ فِي اسْطُمِّه[١]

٦- زيادة نون مشددة

ومن ذلك ما أورده السيرافي من قول الراجز: [من الرجز]

كأنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا المُسْتَنِّ

قُطْنُنَّة من أجود القطنُنِّ

فقد زادوا في كلمة (القطن) نونا مشددة فصارت (قُطْنُنّ)، وعلق على هذا بأنه من أقبح الضرورة، وذكر أمثلة أخرى على هذا [٢].

المبحث الرابع: ضرورات الإبدال والتغيير

١- تأنيث المذكر

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

يأيُّها الراكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه سائِلْ بَنِي أسَدٍ ما هذه الصَّوْت

فقد أنث الصوت على معنى الصيحة أو الاستغاثة، وتأنيث المذكر من قبيح الضرورة؛ إذ إنه خروج عن أصل إلى فرع، والجائز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير لأنه الأصل[٣]، وعلق ابن يعيش على هذا بقوله:"وهذا من أقبح الضرورة"[٤]، ووافقه أبو حيان؛ لأن فيه تحريفا ورد الأصل إلى الفرع[٥].

٢- تصحيح حروف الاعتلال

وصف النحاة تصحيح حروف الاعتلال قبل الألف التي تكون بدلا من تنوين المنصوب بأنها من أقبح الضرورات؛ لأنهم يشبهونها بالهاء، فيقولون: سقايا في سقاء، كما

(١) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٧/١.
(٢) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر، ص ٥١، ٥٢.
(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٧٤/٣، والاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ٥٣.
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ٣٦٣/٣
(٥) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٧٣٧/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٦/٦

يقولون: سقاية، فيصححون الياء ولا يبدلونها همزة مع الألف، ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

إذا ما المرء صُمَّ فلم يُكَلَّم وأعيا سَمْعُه إلا نِدايَا

ولاعَبَ بالعشِيّ بِنى بنيِه كفِعْلِ الهرِّ يلتمس العَظَايا

يلاعبُهم وَوَدُّوا لو سَقَوْهُ من الذِّيفان مُتْرَعةً إنايَا

فأبْعَدهُ الإلهُ ولا يُؤَبَّى ولا يُعْطَى من المرضِ الشِّفَايَا

وقد علق المبرد على هذا الأبيات بأنها من أقبح الضرورات التي ينبغي أن لا يجوز مثلها ولا تصح(١)، ويعلق القزاز القيرواني على الأبيات السابقة بأن الشاعر أبقى الياء في الكلمات الواردة في قوافي الأبيات على ما كانت عليه مع الهاء، والحق أن يبدل منها همزة، فيقال: النداء، والعَظَاء، وإناء، والشّفاء، وهذا من أقبح الضرورات عندهم؛ إذ كان لا أصل له في كلام العرب(٢).

٣- نصب المضارع بعد فاء السببية التي لم يسبقها نفي (سبقها إيجاب)

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ وأَلْحَقَ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيحَا

فقد نصب الفعل (أستريحا) في الإيجاب، وهذا من أقبح الضرورات(٣)، وقد علق ابن السراج على ذلك بقوله:"قد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء، إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجبِ الذي على غير شِعْرٍ... ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصلُ الكلامِ، وإزالةُ اللفظ عن جهتهِ في الفروعِ أحسنُ منها في الأَصولِ لأنها أَدَلُّ على المعاني، ألا ترى أنهم جازَوا بحرف الاستفهامِ" (٤)، وقال أبو علي الفارسي:"فالنصب في المعنى كالجزم، إلا أنه في النصب دخله من أجل قبح اللفظ ما ذكرناه"(٥)، والسبب في

(١) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر، ص ١٤٠.
(٢) انظر: القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٣١٠، وانظر: شرح كتاب سيبويه ٢٢٧/١.
(٣) انظر: القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٣١٣،
(٤) ابن السراج، الأصول في النحو ١٨٢/٢.
(٥) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ص ٨٥٦.

قبح نصب الفعل (أستريح) أنه مسبوق بغير نهي ولا نفي ولا استفهام (سأترك) فالفعل موجب، وكان الحق رفع الفعل (أستريح) إلا أنه لما ألجأته القافية إلى النصب نصب.

٤- عطف المنصوب على المرفوع المضمر

ومن ذلك ما أورده سيبويه، قال أنشدنا يونس لجرير: [من المتقارب]

فإيّاك أنت وعبدَ المسيحِ أَنْ تَقْرَبَا قبلةَ المسجدِ

فعطف (عبدَ) بالنصب على الضمير الذي في محل رفع (أنت)، وهذا قبيح؛ لأن المنصوب يعطف على المنصوب المضمر ولا يعطف على المرفوع المضمر(١).

٥- العطف على المجرور دون إعادة الجار

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ

فقد عطف (الأيام) على الضمير (الكاف) المتصل بالباء (بك)، وذلك قبيح، إنما يجوز في الشعر دون حال الاختيار، وسعة الكلام(٢).

٦- إثبات ألف ما الاستفهامية المجرورة

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

على ما قامَ يَشْتُمُنِي لئيمٌ كَخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

وقد أثبت الشاعر ألف (ما) الاستفهامية المجرورة غير المركبة في البيت السابق، وذكر ابن يعيش أن إثباتها قليل(٣)، وحكى الأخفش أن من العرب من يثبت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة، وعلق قائلا بأن ذلك قبيح قليل(٤).

٧- عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

ومن ذلك قول سليط بن سعد: [من البسيط]

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ٢٧٨/١.
(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٢٨٢/٢.
(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٤١٠/٢.
(٤) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ١٠٢/٤، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٢١٢/١٠.

جَزَى بَنُوهُ أبا الغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ

جعل الشاعر الهاء المتصلة بالفاعل المتقدم في (بنوه) عائدة إلى المفعول المتأخر (أبا الغيلان)، ولم يجز هذا أحد من النحويين؛ لأن رتبة الضّمير التأخير عن ما يعود عليه، فإذا تقدّم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، لم يجز أن ينوى به غير رتبته، واستعماله فى الشّعر من أقبح الضّرورات(١).

٨- **الإلغاء في باب ظن أوخواتها**

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ توعِدُنِي وفى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

ألغى الشاعر الفعل (خلت) ورفع (اللؤم والخور) بعدها لما تقدم عليها من الخبر ونوي فيها من التأخير، والتقدير: وفي الأراجيز اللؤم والخور خلت ذلك، وقد وصفها أبو حيان بأنها من أقبح الضرورات(٢).

٩- **وضع المفرد موضع الجمع**

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمّا عِظَامُهَا فبيضٌ وأمّا جِلدُها فَصَلِيبُ

وقول الآخر: [من الرجز]

لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينَا فى حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا

وضع المفرد (جلدها، وحلقكم) موضع الجمع (جلودها، وحلوقكم)، وهو من أقبح الضرورات، وحكى الأخفش عن العرب: دينياركم مختلفة، أراد: دنانيركم، وقد حملوه على الشذوذ(٣).

١٠- **العدول عن صيغة إلى أخرى**

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي ١٥٢/١.
(٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل ٥٥/٦، ٥٦.
(٣) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤١٧/١، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨٤/٢.

فِيهِ الرِّمَاحُ وفيه كلُّ سَابِغَةٍ جَدلاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سلّام

ويقصد بـ(سلام) هنا سليمان بن داود عليهما السلام، وهذا العدول من أقبح الضرائر[١]، وعلق السيوطي في موضع آخر بأنه لا يجوز في الشعر ولا في غيره[٢]. وأورد ابن منظور أنه أراد داود، فجعله سليمان، ثم غيره إلى سلام[٣]، وبهذا التغيير الذي ذكره ابن منظور يكون ثمة تعقيد لفظي ومعنوي؛ إذ أراد كلمة (داود) وأتى بأخرى (سليمان)، ثم عدل بها إلى (سلام).

١١- وضع فعل الأمر موضع الاسم

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

ألا يا أمّ فَارِعَ لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

وكوني بالمكارم ذكريني ودَلِّي دَلَّ مَاجِدةٍ صناعِ

فقد وضع كلمة (ذكريني) مكان (مُذَكِّرَة) وهذا قبيح؛ إذ لا يقوم فعل الأمر مقام الاسم، وإنما يقوم الفعل المستقبل والماضي مقامه، وذلك مثل قولك: (كان زيد يقوم) فوقع المضارع المستقبل موقع الاسم (قائما)، ومثل (كان زيد قد انطلق) أي: منطلقا، ولكن الشاعر اضطر فوضع فعل الأمر موضع المستقبل في خبر كان؛ لأن ابتداء كلامه أمر، وهو (كوني)، والمعنى الحاصل هنا أنه وقع منه الأمر لها على التذكير، أي كوني مذكرة لي بالمكارم، وأدخل (كوني) ليتوصل بها إلى ما بعدها؛ إذ كانت الفائدة فيه[٤]، وعلق ابن عصفور على هذا البيت بأنه جعل (ذكريني) في موضع (مذكرة). وهو قبيح، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب (كان)[٥].

١٢- إثبات الهاء في الوصل وتحريكها

أنشد الكوفيون لبعض الأعراب: [من المتقارب]

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٧٥/٣.
(٢) انظر: السابق ٢٨٩/٣.
(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (م. ل. س) ٣٠٠/١٢.
(٤) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر، ص ١٦٥، ١٦٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٣٧/١.
(٥) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٥٨.

وقد رابني قولها يا هناه ويحك ألحقت شرا بشر

وأنشدوا أيضا: [من الرجز]

يا رب يا رباه إياك أسل

لا يجيز النحاة إثبات الهاء في الوصل ساكنة ولا متحركة؛ لأنها إنما تلحق في الوقف لبيان الألف قبلها فإذا صيرت إلى الوصل أسقطت عنها بسبب النطق بما بعدها، تقول في الوقف: وازيداه، فإذا وصلت قلت: وازيدا وعمراه، فإنك تحذفها في الوصل وتثبتها في الوقف، وقيل إنهم يجرونها في الوصل على حد إجرائها في الوقف، وعلق العكبري على ذلك بأن إثباتها في الوصل على حد إثباتها في الوقف مكروه وضرورة مستقبحة(١)، وقال صدر الأفاضل الخوارزمي، إن إجراء الوصل مجرى الوقف على مخالفةِ الدليل(٢).

١٣- إضافة الصفة المجردة من أل إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف.

نص سيبويه على أنه قد جاء فى الشعر " حسنةُ وَجْهِها" شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام، واستشهد بقول الشماخ: [من الطويل]

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جارتَا صَفًا كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلَاهُمَا(٣)

وعلق الرضي الإستراباذي على هذا بأن سيبويه وجميع البصريين جوزوا على قبح في ضرورة الشعر إضافة الصفة المجردة من "أل" إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف(٤).

(١) العكبري، ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ٣٦٢/٣، ٣٦٣.
(٢) انظر: الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٣٦٠/٤.
(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ١٩٩/١.
(٤) انظر: الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٣، ٤٣٧.

الخاتمة:

من خلال استقراء كتب النحاة والبحث فيها عما نصوا على أنه ضرورة قبيحة تبين وجود أربع عشرة ضرورة قبيحة في ضرورات الحذف، وتسع ضرورات قبيحة في قسم التقديم والتأخير، وست ضرورات في قسم الزيادة، وثلاث عشرة ضرورة في قسم الإبدال والتغيير، كما ظهر وجود بعض الضرورات التي لم ترد فيما صنفه النحاة في الكتب التي اختصوها بالضرورة، وهذه أتت في كتب شرح الشعر، وشرح الشواهد النحوية، وتعليق بعض النحاة واللغويين على بعض الأبيات في كتب النحو واللغة والمعجمات، وهذا يؤكد قول بعضهم إن الضرورات لا تنحصر في عدد معين، ومن ثم فإن كتب شروح الشعر وكتب اللغويين وتعليقاتهم بحاجة إلى دراسات دقيقة ومستوعبة تتقصى ما فيها من ضرورات قبيحة وغير قبيحة وتصنفها وتدرسها، وهي أيضا بحاجة إلى تتبع ما فيها من مصطلحات النحاة وأقوالهم وقواعدهم، ولعل هذه الدراسة تكون حافزا للباحث ولغيره على الاستقصاء التام الشامل لما ورد في كتب النحاة وغيرهم من اللغويين وشراح الشعر من الضرورات القبيحة مما لم يقع تحت يدي لاستكمال النقص وسد الخلل.

المصادر والمراجع:

١- ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير أبو الفتح، نصر الله بن محمد(ت:٦٣٧)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة.

٢- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت:٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

٣- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت:٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٤- الآلوسي، السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي، أبو المعالي (ت:١٣٤٢هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، المكتبة العربية ببغداد، المطبعة السلفية بمصر، الطبعة العاشرة ١٣٤١.

٥- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار (ت:٣٢٨هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب ٣٥).

٦- الأنصاري، أبو زيد الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٧- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت:١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٨- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (جـ ١

– ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)(١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).

٩- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ أبو زكريا (ت:٥٠٢هـ)، شرح القصائِد العشر، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

١٠- التنوخي، القاضي أبو يعلي عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن، القوافي، تحقيق الدكتور عوني عبد الرءوف، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٨ م.

١١- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٢- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

١٣- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

١٤- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣م.

١٥- الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت:٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيقي الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٦- الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت:١٧٠)، كتاب العين، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٧- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت:٦١٧هـ)، التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٨- الدماميني، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر(ت:٧٢٨هـ)، العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي الطبعة الثانية ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٩- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى (ت:١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر (١٩٦٥م–٢٠٠١م)، ٤٠ جزءا.

٢٠- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت:٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٢- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٢٣- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٤- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، ضرورة الشعر، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٥- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه:

طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

٢٦- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩م.

٢٧- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: د. حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٥، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٢٨- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٢٩- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الجزء السادس، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

٣٠- شتيوي، د. عبد الملك، الضرورات النحوية بين الحسن والقبح، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الحادي والأربعون ٢٠٢٢م.

٣١- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت:٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١م.

٣٢- شراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧م.

٣٣- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت:٧٢٠هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣٤- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٣٥- ابن طباطبا، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، الحسني العلوي، أبو الحسن (ت:٣٢٢هـ)، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٣٦- عبد اللطيف، د. محمد حماسة، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٣٧- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت:٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٣٨- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت:٦٦٩هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٣٩- ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

٤٠- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، المسمى التبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤١- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المسائل البصريات، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٤٢- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الدار

العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان – الأردن) ٢٠٠٢م.

٤٣- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:٨٥٥)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» ، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

٤٤- القرطاجني، أبو الحسن حازم القرطاجني (ت:٦٨٤هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، تونس ١٩٩٦م.

٤٥- القزاز القيرواني، محمد بن جعفر القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت:٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٤٦- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٤٧- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس،(ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت.

٤٨- المطرزي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الحنفي الخوارزمي (٥٣٨ – ٦١٦ هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، دار الكتاب العربي – بيروت (د. ت). هذه الطبعة إعادة صف بحرف جديد لطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند (١٣٢٨ هـ، في جزأين).

٤٩- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت:٤٤٩هـ)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
٥٠- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت:٤٤٩هـ)، معجز أحمد، تحقيق د. عبد المجيد دياب، سلسلة ذخائر العرب ١٩٨٤م.
٥١- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت:٤٤٩هـ)، رسالة الملائكة، عني بتحقيقه وشرحه وضبطه ومعارضته: محمد سليم الجندي، عضو المجمع العلمي العربي، دار صادر – بيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.
٥٢- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت:٤٤٩هـ)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٥٣- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤هـ.
٥٤- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٥٥- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت:٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٥٦- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠م – ٢٠٠٠م.
٥٧- نجار، د. منال محمد هاشم، الضرورة الشعرية بين نحو الجملة ونحو النص، الندورة الدولية الثانية (قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة)، كلية الآداب، جامعة الملك سعود ٢٥-٢٠١٤/٢/٢٧م.

٥٨- ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٥٩- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت: نحو ٣٩٥ هـ)، الصناعتين: الشعر والنثر، تحقيق علي محمد البجاوي [ت ١٣٩٩هـ]- محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٩هـ.

٦٠- ابن يسعون، أبو الحجاج يوسف بن يبقى (ت: بعد ٥٤٢هـ)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٦١- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (ت:٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.